

منشور دورى عام رقم (١) لسنة ١٩٩٣
بشأن استيفاء نموذج الاستثمار رقم (١٠٥) لتحديد
المستفيدين فى مبالغ التعويض الإضافى ومنحة الوفاة

استطلعت بعض مناطق الهيئة الرأى بشأن مدى إمكانية الاعتماد بالإقرار المقدم من المؤمن عليه والمحرم حال حياته لتحديد المستفيدين فى صرف مبلغ التعويض الإضافى ومنحة الوفاة دون الالتزام باستيفاء نموذج الاستثمار رقم (١٠٥) المعد لذلك والوارد بيانه بالقرار الوزارى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧. ولما كانت المادة ١٠ من القرار الوزارى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ الصادر بشأن الأحكام التى تتبع فى صرف المزايا التأمينية تنص على أنه:

«إذا رغب المؤمن عليه فى تعيين المستفيدين الذى يصرف لهم مبلغ التعويض الإضافى فيبدي رغبته بموجب الاستثمار رقم (١٠٥) المرفق نموذجها». وتحرر الاستثمار المشار إليها من نسختين إذا كان المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام وتحرر الاستثمار من ثلاث نسخ إذا كان المؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص.

ويراعى فى تحريرها ما يأتى:

(أ) أن تكتب أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر صفتهم ودرجة قرابتهم للمؤمن عليه إن وجدت ونسبة ما يخص كل منهم فى الخانات المخصصة لذلك بالاستثمار ويراعى عدم تجاوز النسب الواحد الصحيح. (ب) أن يوقع المؤمن عليه بنفسه على الاستثمار كما يوقع عليها صاحب العمل أو من ينوبه بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه وتختتم بخاتم الجهة التى يتبعها إن وجد، ويجب أن تكون هذه التوقيعات مذيلة بالتاريخ.

(ج) أن تحرر جميع بيانات الاستثمار ونسخها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح مع مراعاة عدم وجود شطب أو كشط أو محو أو تحشير. ولا تعتبر الاستثمار صحيحة ما لم تكن مستوفاة طبقاً للشروط والأوضاع سالفه الذكر.

ونصت المادة ١١ من القرار المشار إليه على أنه «مع مراعاة أحكام المادة ١٢ على الجهة التى يتبعها المؤمن عليه إذا كان من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام حفظ نسخة من الاستثمار فى مظاريف مغلقة بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه لديها وتسلم نسخة من الاستثمار إلى المؤمن عليه.. أو ترسل إليه على عنوانه الموضح بالاستثمار وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول».

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فيتم إرسال نسخ الاستثمار الثلاث إلى مكتب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية المختص لقيدها بالسجلات ثم ترسل نسخة من الاستثمار إلى صاحب العمل لحفظها

فى مظلوف مغلق بملف العامل لليه وترسل نسخة إلى المؤمن على عنوانه الموضح بالاستمارة ويكون إرسال النسخ من الهيئة وإليها بكتاب موسى عليه.. بعلم الوصول...».

وتنص المادة ١٢ من ذات القرار على أن: «تعد سجلات خاصة لقيد الرغبات من واقع استثمارات تعيين المستفيدين بعد مراجعة البيانات الواردة بها وذلك لدى الجهات التي يتبعها المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام كما تعد سجلات خاصة بذلك لدى مكاتب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص وتعد بطاقة أجدية لكل صاحب استمارة يوضح بها اسم ورقم قيد الاستمارة فى السجل وتاريخ الميلاد وتواريخ التعديلات إن وجدت ويراعى عند نقل ملف المؤمن عليه من مكتب إلى آخر أن تنقل البطاقة الأجدية إلى المكتب الآخر».

كما نصت المادة ١٣ من القرار المشار إليه على أنه: «يجب أن تشتمل السجلات المشار إليها بالمادة السابقة على البيانات الآتية:

(أ) تاريخ تحرير الاستمارة وتاريخ ورودها.

(ب) رقم مسلسل لقيد الاستمارة بالسجل وتاريخ القيد.

(ج) اسم المؤمن عليه ورقم التأمين.

(د) تاريخ الميلاد.

(هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وصفتهم ودرجة قرابتهم له إن وجدت ونسبة ما يخص كل منهم من مبلغ التعويض الإضافى.

(و) بيان ما إذا كان المؤمن عليه قد عدل رغبته ويثبت بهذا البيان إلغاء الاستمارة السابقة ورقم قيد الاستمارة الجديدة وتاريخها.

ويكون إرسال نسخ الاستثمارات إلى صاحب العمل أو إلى المؤمن عليه أو تسليمها إليه طبقاً لنص المادة ١١ وذلك بعد قيدها بالسجل المذكور وإثبات رقم القيد وتاريخه عليها وختمها بخاتم الجهة التي قامت بالقيد.

ولما كانت أحكام المادة ٢٠ من قرار المشار إليه قد أجازت للمؤمن عليه أن يحدد من تصرف له منحة الوفاة وذلك بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) المرفق نموذجها وتحرر من نسختين مع مراعاة عدم وجود كشط أو محو أو شطب أو تحشير بها وتحرر جميع بياناتها بالمداد السائل أو الجاف بخط واضح ولا يجوز قبولها ما لم تكن مستوفاة.

وتعمد هذه الاستمارة من صاحب العمل أو من ينييه بما يفيد صحة توقيع المؤمن عليه وإثبات التاريخ مع ختمها بخاتم الجهة التي يتبعها إن وجد...

كما أجازت المادة ٢١ لصاحب المعاش أن يحدد من تصرف له المنحة وذلك وفقاً للإجراءات المشار إليها بالمادة السابقة على أن تعتمد الاستمارة إدارياً بما يفيد صحة توقيع صاحب المعاش وإثبات تاريخها أو تعتمد من الموظف المختص بجهة ربط المعاش.

ومما سبق يتضح أن المشرع قد أعطى للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش أن يحدد المستفيدين من التعويض الإضافي ومنحة الوفاة بعد وفاته بموجب الاستمارة رقم (١٠٥) كما أورد القرار في مادته فقرة (أ) المستندات التي تستوفى عند بدء الخدمة من بينها نسخة من الاستمارة رقم (١٠٥) سالفة الذكر الخاصة بتحديد المستفيدين من التعويض الإضافي المنحة في حالة تحريرها ونسخه من الاستمارة الخاصة بتحديد المستفيدين من المنحة في حالة تحريرها.

كما بين ما يراعى في تحرير هذه الاستمارة من بيان أسماء المستفيدين وأن يوقع المؤمن عليه بنفسه على الاستمارة كما يوقع عليها صاحب العمل أو من ينوبه بما يفيد صحة التوقيع وأن تحرر نسخ الاستمارة بالمداد السائل أو الجاف وبخط واضح ويراعى عدم الشطب أو الكشط أو المحو أو التحشير.

وحيث أن تحديد المستفيدين بتلك الاستمارة قصد به أن تصاغ إرادة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفقا للصيغة الواردة بها دون أن يلحق بها أى تغيير أو تحريف وذلك ضمانا لوصول رغبة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلى جهة الصرف دون تغيير وبشكل يدعو إلى الاطمئنان وذلك منعا لأى منازعة قد تثور بين المستفيدين والورثة الشرعيين وبالنظر إلى أن النموذج رقم ١٠٥ المشار إليه ليس من النماذج ذات القيمة فلا يشترط بالتالى وجوب استخدام أصل من ذلك النموذج المطبوع عن طريق الهيئة، وإنما يجوز تصويره أو طباعته أو نسخه عن طريق صاحب العمل مع اشتراط مطابقة بياناته وترتيب مضمونه مستكملا لشكل النموذج الصادر بيانه بموجب القرار الوزارى رقم ١٩٧٧/٢١٤ المشار إليه.

وبناء عليه فإنه يراعى أن يتم إبداء رغبة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى تعيين المستفيدين فى مبلغ التعويض الإضافي ومنحة الوفاة بموجب الاستمارة رقم ١٠٥ سواء على أصل مطبوع من ذلك النموذج أو صورة طبق الأصل منه.

ويتم مطالبة كل من لم يلتزم بهذا الإجراء باستيفاء الاستمارة المشار إليها وإلا اعتبرت رغبته التى يبديها فى هذا الشأن باطلة.

وعلى الإدارة العامة للشئون الإدارية إبلاغ هذا المنشور لكافة أجهزة الهيئة المختصة لمراقبة تنفيذ ما جاء بأحكامه.

تحريرا فى ١٣/٢/١٩٩٣م

رئيس مجلس الإدارة

نبيل محمود حكم